

إدراج أرامكو يدخل السعودية في عهد جديد



سلام سرحان
كاتب وإعلامي عراقي

أخرى في موعد آخر في الأسواق العالمية، أو مرة أخرى في البورصة المحلية فقط.

ولن يمنع ذلك صناديق الاستثمار العالمية من ضخ أموالها لشراء أسهم أرامكو في البورصة السعودية، خاصة بعد إدراجها في عدد من المؤشرات العالمية للأسواق الناشئة.

العلامة الفارقة في إدراج أرامكو هي أن جوهره التاج في الاقتصاد السعودي سيكون اعتبارها من الأرباح المقبل مطالبة بالإفصاح عن كل قراراتها في البورصة وفق أعلى معايير الشفافية، التي تسمح للمستثمرين بمراقبة أدائها والتأثير على إدارتها.

رغم المسار الطويل الذي سلكه طرح أسهم شركة أرامكو والتقليص الكبير في خطط الطرح واقتصار الإدراج على السوق المحلية، إلا أن الخطوة تعد نقلة نوعية كبرى ليس في تاريخ الشركة العملاقة، بل في تاريخ الاقتصاد السعودي.

يوم الأربعاء المقبل، سيدخل الاقتصاد السعودي عهداً جديداً من الشفافية والانفتاح مع بدء تداول أسهم أكبر شركة في العالم وبقرب كبير، وهي مسؤولة لوحدها عن 10 بالمئة من إمدادات النفط العالمية.

قد يشير البعض إلى أن خطط الطرح العام الأولي كانت تلمح في البداية إلى إدراج محلي وفي بورصة عالمية أو أكثر مع بيع ما يصل إلى 5 بالمئة من أسهمها، وأن التنفيذ الفعلي اقتصر على طرح 1.5 بالمئة من أسهم الشركة وإدراجها في البورصة السعودية.



إدراج أرامكو أدخل السعودية في مرحلة غير مسبوقه من الشفافية بوضعها جوهرة تاجها الاقتصادية تحت رقابة المستثمرين

لكن ذلك لا يقلل من أهمية الخطوة، بل إن ما تم تنفيذه يبدو أكثر حصة من القفز إلى مغامرة طرح شركة عملاقة تدير أكبر ثروات السعودية وإحدى أكبر ثروات العالم في بورصة عالمية وانتظار ما يمكن أن يحدثه ذلك من صدمات هذه النقطة النوعية هي الأقوى ما يمكن أن تفعله الرياض حالياً، لأن الإدراج في الأسواق العالمية يمكن أن يعرضها لمضاربات قاسية ومحاولات تدخل في هيكل إدارتها ومطالبات غير مسبوقة العواقب.

ويمكن النظر إلى الإدراج المحلي باعتباره تجزئة خطوة كبيرة يصعب هضمها فجأة إلى خطوتين، ولن تمنح هذه الخطوة اتخاذ قرار بيع حصة

الرياض وموسكو تحسمان زيادة تخفيضات إنتاج النفط

تحالف أوبك+ يترك الباب مفتوحاً لما بعد مارس المقبل



نجحت السعودية وروسيا في إقناع تحالف أوبك+ بإرسال رسالة حازمة إلى الأسواق بإقرار مقترح زيادة تخفيضات الإنتاج بنصف مليون برميل، إلى جانب تشديد التزام المنتجين بالتخفيضات، التي يمكن أن ترتفع بسبب ذلك إلى نحو 2.1 مليون برميل يومياً.

فيينا - قرر تحالف منظمة أوبك وحلفاؤها، الذي يضم 24 دولة وينتج نحو نصف إمدادات النفط العالمية، أمس المصادقة على مقترح المنظمة بتعميق تخفيضات الإنتاج اعتباراً من مطلع العام المقبل، لكنه لم يمدد سريان الاتفاق أبعد من نهاية مارس المقبل في ظل غموض آفاق الأسواق العالمية.

وأكد مصادر من داخل الاجتماع، أن السعودية وروسيا تمكنتا من إقناع بقية المنتجين خلال الاجتماع في العاصمة النمساوية بزيادة خفض إنتاج النفط بما لا يقل عن 500 ألف برميل إضافية يومياً لئلا ينخفض إلى 1.7 مليون برميل يومياً.

ويهدف الاتفاق إلى دعم أسعار النفط في ظل تزايد المعروض من خارج الدول المشاركة في الاجتماع وخاصة الولايات المتحدة والبرازيل والنرويج.

وأكد بيان عقب الاجتماع أنه إلى جانب التخفيضات "ستواصل العديد من الدول المشاركة، وعلى رأسها السعودية تقديم مساهمات إضافية".

وقال وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان إن بلاده سوف تستمر في تطبيق خفض إضافي بشكل طوعي لإنتاج النفط بمقدار 400 ألف برميل يومياً، بما يصل بإجمالي التخفيضات إلى 2.1 مليون برميل يومياً. وأكد البيان على ضرورة تشديد التزام بعض الدول الأعضاء في تحالف أوبك+ مثل العراق ونيجيريا، التي لم تكن تصل إلى حصتها في الخفض الحالي، الأمر الذي يمكن أن يرفع مستوى الخفض الفعلي بدرجة كبيرة.

وأضاف الأمير عبدالعزيز أن السعودية سوف تستمر في إنتاج 9.7 مليون برميل يومياً، رغم تأكيد أن طاقة إنتاجها عادت إلى 12 مليون برميل

يومياً بعد إزالة أثار الهجوم الإرهابي الذي تعرضت له أكبر منشآتها في سبتمبر الماضي.

وقال إنه لا يرغب في زيادة مخزونات النفط في الربع الأول من العام المقبل، مشيراً إلى أنه يجب أن تظهر جدية في خفض الإنتاج، وكشف أن مجموعة أوبك+ أبدت استعدادها للاجتماع في مارس

2.1 مليون برميل يوميا حجم الخفض الفعلي في ظل الخفض الإضافي الطوعي للسعودية

المقبل وأن تعاونها عميق وسوف يستمر. وفي دليل على وزن القرار النوعي، ارتفعت أسعار النفط بعد إعلان الاتفاق وسجلت الخانات القياسية العالمية مثل مزيجي برنت وغرب تكساس الوسيط ارتفاعاً بنحو 2 بالمئة.

وقال وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك إنه من "المهم جداً، في الظروف الحالية، إرسال رسالة واضحة جداً إلى السوق".

نظرة واقعية لتوازنات الأسواق

ويرى محللون أن تخفيضات الإنتاج حققت مكاسب كبيرة للمنتجين من داخل أوبك وخارجها، حيث حققت إيرادات أعلى بتصدير كميات أقل من النفط الخام، لكن المقلق هو استمرار نزيف حصص الأسواق لصالح المنتجين من خارج التحالف وخاصة النفط الصخري الأميركي.

ويمكن مواصلة سياسة دعم الأسعار من خلال خفض الإنتاج أن تؤدي إلى استمرار تراجع دور التحالف في الأسواق، وهي سياسة لا يمكن مواصلتها إلى الأبد.

ويشير عدم تمديد تخفيضات الإنتاج إلى أبعد من نهاية مارس المقبل، إلى ميل أوبك وحلفائها إلى اتباع نهج حذر وسط الوضع الاقتصادي العالمي المتباطئ، حيث أضرت الحرب التجارية بين واشنطن وبكين بنمو اقتصاد الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، إضافة إلى معاناة الاقتصاد الأوروبي حالياً من الركود.

ونشرت إدارة معلومات الطاقة الأميركية هذا الأسبوع بيانات مقلقة تشير إلى ارتفاع إجمالي مخزونات الولايات المتحدة إلى مستويات هائلة تبلغ 452 مليون برميل.

وكان التحالف قد قرر قبل عام خفض إنتاجه النفطي بمقدار 1.2 مليون برميل يوميا عن مستوى أكتوبر 2018 بموجب أعلى بتصدير كميات أقل من النفط الخام، لكن المقلق هو استمرار نزيف حصص الأسواق لصالح المنتجين من خارج التحالف وخاصة النفط الصخري الأميركي.

ورأى نيل ويلسون المحلل في "ماركت دوت كوم" أن خفض الإنتاج بنصف مليون برميل يوميا يبدو "خياراً جيداً لكنه ليس سوى انعكاس للواقع"، حيث تنتج السعودية أكبر مصدر عالمي أصلاً أقل من حصتها المتفق عليها.

وأبدى الأمير عبدالعزيز استياءه إزاء عدم التزام عدد من الدول المنتجة ببنود الاتفاق مثل العراق ونيجيريا اللذين يتخطى إنتاجهما الحصتين المحددتين لهما. كما أن روسيا، ثالث منتج للنفط في العالم، تتخطى سقفها باستمرار.

وأعلنت إيران أنها تؤيد خفضاً أكبر في الإنتاج بحثاً عن سعر أعلى للكيميا الضئيلة التي تستطيع تهيئتها في ظل العقوبات الأميركية الخاتمة، التي قلصت صادراتها إلى نحو 200 ألف برميل يوميا فقط بحسب تقديرات المؤسسات العالمية، مقارنة بنحو 2.3 مليون برميل يوميا قبل فرض العقوبات.

تونس تحاول ضبط انفلتات تجارة الملابس المستعملة

نقابات ولوبيات القطاع تتصدى لخطط التضييق على تجارة «الفريب»

وبحسب الإحصائيات الرسمية، فإن عوائد تصدير الملابس والأحذية المستعملة سنوياً تتجاوز سقف الستين مليون دينار (نحو 20 مليون دولار).

في المقابل، تشير التقديرات إلى أن قيمة ما يتم استيراده يبلغ 200 مليون دينار (قرابة 70 مليون دولار) كل عام.

أرقام تجارة الملابس المستعملة

- * 200 ألف فرصة عمل يوفرها القطاع
- * 54 شركة منتشرة في معظم الولايات
- * 310 تجار جملة يعملون في القطاع
- * 3250 تاجراً مفرداً يعمل في القطاع
- * 20 مليون دولار عوائد التصدير سنوياً
- * 70 مليون دولار قيمة الواردات سنوياً
- * 94 بالمئة من السكان زبائن للقطاع

وتمثل تجارة الملابس المستعملة متنفساً لآلاف من الأسر ضعيفة الدخل، ولذلك فإن احتمال التضييق أكثر على هذا النشاط قد يزيد من متاعب الطبقتين المتوسطة والفقيرة.

ولا يعود الإقبال على محلات بيع الملابس المستعملة إلى ضعف القدرة الشرائية لمعظم التونسيين فقط، بل لأن تلك النوعية من المنتجات ذات جودة عالية وأيضاً سعرها في المتناول وأفضل من السلع المستوردة من الصين وتركيا.

الملايين المستعملة واعتبار ذلك "جحة واختلاصاً لسلعة لمختر تحت القيد الديواني"، مما يعني أن صاحب العمل أصبح مهدداً بالسجن.

ويعارض هذا الإجراء تماماً مع القانون الصادر في عام 1995، المنظم للقطاع، والذي يمنع توريد الحواريات المفروزة والنصف مفروزة من الملابس المستعملة أو الجلود ويفرض فرضها في مصانع الملابس المستعملة.

وتحدد تلك العملية عادة جودة السلع وتعمل على إعادة تصدير الأحذية الصالحة للاستعمال باتجاه الأسواق الإفريقية وإتلاف الأحذية المهترئة.

وتشير وزارة التجارة إلى أن 140 ألف طن من الملابس المستعملة تدخل السوق المحلية سنوياً، من بين 80 ألف طن يتم استيرادها، يذهب أغلبها إلى تصديرها مرة أخرى إلى دول أفريقية وأوروبية.

وكان وزير التجارة في حكومة تصريف الأعمال عمر الباهي قد أكد مراراً على مسالة تشجيع الوزارة لتصدير الملابس المستعملة لتوفير المزيد من العملة الصعبة.

وقال مطلع هذا العام "نحن نشجع على التصدير ووضعنا إجراءات للتأكد من أنه تصدير فعلي وليس صورياً.. ومن الإجراءات التي قمنا بها التأكد من مداخل التصدير في هذا المجال".

وأشار حينها إلى أن رئاسة الحكومة شكلت لجنة خاصة لمزيد إحكام وتنظيم قطاع الملابس المستعملة، لكن لا توجد أي إعطاءات حول النتائج التي بلغت تلك اللجنة.

ويعمل في قطاع الملابس المستعملة حوالي 310 تجار جملة وأكثر من 3250 تاجر تفصيل موزعين على كامل ولايات البلاد الأربع والعشرين.

ووفق التقديرات، فإن القطاع يشكل مورد رزق لحوالي 200 ألف شخص، لكن أغلب المهنيين في هذه التجارة لا يعتبرون تلك الإحصائيات دقيقة لأن هذا النشاط غير مهيكّل.

واعتبر المعلاوي أن قرار الإدارة العامة للديوانة "هجمة شرسة على قطاع الملابس المستعملة"، والتي من شأنها أن تهدد استدامة القطاع.

ويمنع القرار فرز الأحذية المستعملة في مصانع توريد وتصدير وتدوير

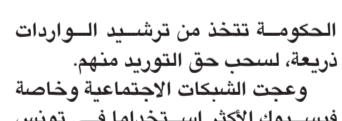


ملاذ الفقراء والأغنياء

وتتداخل في تجارة قطاع الملابس المستعملة عدة وزارات وهي الداخلية والمالية والصناعة والشؤون الاجتماعية إلى جانب وزارة التجارة.

وتخوض السلطات منذ عامين تقريباً معركة تحصيل الضرائب من القطاعات التي تعمل ضمن الأسواق السوداء، لتعزيز خزانة الدولة بمرور الوقت. ونسبت غرفة التجارة الجملة الصحية لرئيس غرفة تجارة الجملة الصحي المعلاوي قوله الأنيب الماضي إن "المهنيين مستعدون للدخول في إضراب عام والانقطاع عن هذا النشاط الذي الطابع الاجتماعي، الذي ينتفع منه 94 بالمئة من التونسيين".

أثارت محاولات الحكومة التونسية إجراء إصلاحات عميقة لتنظيم تجارة الملابس المستعملة وتقليص وارداتها، انتقادات وردود فعل غاضبة وصلت إلى تهديد التجار بالدخول في إضراب مفتوح وإحالة ما يصل إلى 200 ألف عامل على البطالة القسرية.



رياض بوعزة
صحافي تونسي

تونس - طفت على السطح في تونس خلال الأيام القليلة الماضية أزمة حادة بين السلطات وتجار الملابس المستعملة أو ما يطلق عليه بالعامية "الفريب" بسبب الخطط الحكومية المتعلقة بتنظيم القطاع.

وأعلنت الإدارة العامة للديوانة (الجمارك) التابعة لوزارة المالية وآخر نوفمبر الماضي عن قرارات جديدة تتعلق بتشديد قواعد الرقابة على الشركات العاملة تحت نظام التحويل لتوريد وفرز وتحويل الملابس والأحذية المستعملة.

وتظهر الأرقام الرسمية أن عدد شركات تجارة الجملة في القطاع يبلغ 54 شركة وجميعها لها الحق في التمتع بامتياز المستودعات الصناعية.

وتقول الحكومة إن الإجراءات الجديدة تهدف بالأساس لتنظيم القطاع عبر فرض رسوم جمركية على وارداته وضبط سلسلة الإنتاج والإمداد لمعرفة حجم السوق بشكل دقيق.

ويعتبر تجار القطاع، الذي تديره "لوبيات الملابس المستعملة"، وفق ما يصفه البعض من المسؤولين، أن